الأمم المتحدة S/PV.6675

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٧٥**

الثلاثاء، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد شوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد ليهر
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد بريانس
	غابون	السيد مونغارا – موسوتسي
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد برهام
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الأول للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٠١ (٢٠١١)

(S/2011/736)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الأول للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٠١ (٢٠١١) (S/2011/736)

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٧ النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/736، التي تتضمن التقرير الأول للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٠١ (٢٠١١).

والآن أعطي الكلمة للسيد كوبلر. ولما كانت هذه هي المرة الأولى التي يخاطب فيها السيد كوبلر مجلس الأمن، فأود أن أرحب به ترحيباً حاراً للغاية، وأتمنى له التوفيق في عمله.

السيد كوبلر (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي السرور البالغ والشرف أن أكون هنا اليوم. وأود أن أشكركم، سيدي، على دعوتكم لي لعرض تقرير الأمين العام (S/2011/736) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وموافاة مجلس الأمن بمعلومات عن آخر التطورات في ذلك البلد.

وإنني ممتن أيضاً لقرار الأمين العام، الذي حظي بدعمكم، بشأن تكليفي بمسؤولية قيادة أنشطة الأمم المتحدة في العراق في لحظة تاريخية على وجه الخصوص. وأتطلع، مثل زملائي الذين سبقوني، إلى تنفيذ الولاية التي عهد بها هذا المجلس إلى بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع السلطات العراقية. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن تقديري العميق والصادق للقادة العراقيين لترحيبهم الحار والودي وتفاعلهم حتى الآن.

وأود أن أبدأ بأن أدين بأقوى العبارات الممكنة الهجوم الإرهابي الذي نفّذ أمس على زوار عاشوراء الذي قتل فيه العشرات وجرح الكثيرون. وأوجه التعازي لأسر الضحايا. إن التنوع الديني والعرقي في العراق مكمن قوة هذا البلد. كما أن ذلك التنوع من صميم الجهود التي يبذلها البلد لبناء مجتمع سلمي مزدهر وشامل للجميع.

لقد مضى ما يقرب من شهرين منذ أن توليت مهمتي في العراق – الذي غادرته قبل أربع سنوات بصفة مختلفة وفي ظروف مختلفة جدا. ومنذ وصولي، التقيت مع العديد من الزعماء السياسيين والدينيين العرب والأكراد على حد سواء، بما في ذلك، في النجف، بهدف الوقوف على واقع البلد. وزرت جميع مراكز البعثة في إربيل وكركوك والبصرة، بهدف الاطلاع بشكل أفضل على أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وأخيرا، سافرت إلى الكويت في ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة المسائل العالقة والنقاط ذات الاهتمام المشترك بين العراق والكويت.

وينبغي القول إنني شهدت عددا كبيرا من التغييرات والتحسينات أثناء تلك الفترة المبدئية. وعلى الرغم من وجود العديد من العقبات على طريق المستقبل، هناك درجة كبيرة

من حسن النية والعزم على إحراز مزيد من التقدم. ومع ذلك، أدركت أن بعض تحديات الماضي الملحة لا تزال كما هي اليوم. ويغطيها تقرير الأمين العام بمزيد من التفاصيل، وهي تشمل تقاسم السلطات، وتقديم الخدمات الأساسية والوصول إليها، وتوتر العلاقات بين الطوائف التي تعايشت في العراق لقرون، والمسائل التي لم تتم تسويتها بين العراق والكويت.

واليوم، أود أن أركز على المسائل الخمس التالية: أولا، أهمية انسحاب القوات الأمريكية من العراق بالنسبة للشعب العراقي والأمم المتحدة؛ ثانيا، الحالة السياسية الراهنة؛ ثالثا، أنشطة الأمم المتحدة في الميدان؛ رابعا، إمكانية تأثير الأحداث الجارية في المنطقة على العراق والحالة بين العراق والكويت؛ وأخيرا وليس آخرا، مسألة مخيم أشرف، التي استحوذت على الكثير من اهتمام وجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال الأشهر العديدة الماضية.

إن انسحاب قوات الولايات المتحدة الأمريكية من العراق بحلول نهاية هذا العام سيؤدي إلى تغيير ملحوظ بالنسبة لحكومة العراق والشعب العراقي. وسيكون ذلك أيضا نقطة تحول في تاريخ العراق حيث يقوم البلد بإعادة الإعمار وتعزيز علاقاته مع الشركاء الإقليميين والدوليين. نعم، تنتظرنا تحديات، وقد يساور الكثيرون القلق إزاء ما سينطوي عليه المستقبل. ومع ذلك، إنها قبل كل شيء فرصة لجميع العراقيين ليثبتوا لأنفسهم والعالم أنهم يستطيعون بناء مستقبل سلمي وأفضل لأبنائهم، وهي فرصة لجميع القادة السياسيين والمسؤولين المنتخبين ليستجيبوا للتطلعات المشروعة لناخبيهم ويدفعون قدما بالديمقراطية والاستقرار والازدهار الاقتصادي.

وتقف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق الأمم المتحدة القطري على أهبة الاستعداد للعمل مع الحكومة ومضاعفة جهودها لترسيخ المكاسب الديمقراطية والانتعاش الاقتصادي في البلد. وتتمتع الأمم المتحدة بسجل موثق في تقديم المساعدة لبناء مؤسسات وآليات قوية للحكم الرشيد، بما في ذلك في مجال مكافحة الفساد. ويسرني أن رئيس الوزراء المالكي قد جعل هذا الموضوع إحدى أولويات حكومته. وأتطلع إلى البناء على العمل الذي أنجز فعلا، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والدعم الانتخابي والتشريعي، ويمكن أن يسهم كل ذلك في تعزيز الاستقرار السياسي في السنوات القادمة.

ينبغي ألا نستهين بالمهمة التي تنتظرنا وستتطلب إحراز المزيد من التقدم على الجبهة الأمنية. وتقوم قوات الأمن العراقية، وعلى مدى عدة أشهر، بالاضطلاع بالسيطرة الكاملة على الأمن في البلد. غير أنها لا تزال تواجه معارضة مسلحة وجماعات إرهابية تقوم بتنفيذ هجمات معقدة تسفر عن وقوع إصابات عديدة تؤثر على حياة المئات من المواطنين في جميع أرجاء البلد. وكما أشار تقرير الأمين العام، تشكل أيضا تحديات كبيرة لإيصال المساعدة إلى الميدان.

وأود أن أنتقل الآن إلى آخر التطورات السياسية. ففي حين يحقق العراق المزيد من التقدم في استعادة مكانه الطبيعي في مجتمع الأمم، فإنه من الأهمية الحاسمة بمكان أن يقوم قادته من جميع الأطراف بالعمل معا للتغلب على خلافاتهم وتعزيز الثقة والتسامح. وفي المشاورات التي أجريتها، خاصة مع المفاوضين الأكراد، شعرت باستياء متزايد بسبب التأخير في تنفيذ جدول العمل الكردي – العربي تنفيذا تاما. وكما يدعو إليه الأمين العام في تقريره، يتعين على القادة العراقيين أن يتخذوا الخطوات الضرورية للتغلب على الجمود الحالي في تعيين وزراء الأمن وحل المسائل العالقة الأخرى فيما يتعلق بعملية تشكيل الحكومة.

لقد كانت العلاقات العربية – الكردية والمسائل المتعلقة بالحدود الداخلية المتنازع عليها دائما في صلب ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وتمثل عنصرا رئيسيا في استقرار البلاد وتظل إحدى الأولويات العليا للبعثة. ويسرني أن رئيس الوزراء المالكي قد طلب مني أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق المشاركة في هذه القضية وتقديم المساعدة لها. ولتحقيق تلك الغاية، نقوم حاليا باستكشاف الوسائل لإنعاش آلية التشاور الدائمة بوصفها محفلا لمعالجة مسائل الحدود الداخلية المتنازع عليها من خلال الحوار.

لقد شرعت بالفعل في إجراء مناقشات مع جميع المعنيين بشأن مسألة كركوك، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتحسين الوضع الأمني، وإمكانية أن تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بدور الطرف الثالث في الآلية الأمنية المشتركة. لقد نظر قادة حكومة إقليم كردستان بعين القلق إلى نشر الجيش العراقي في الفترة الأخيرة حول مطار كركوك وأكدوا كذلك على الحاجة إلى كفالة وضع الآليات الضرورية لتسوية النزاعات. وفي هذا الصدد، أدعو الأطراف المعنية إلى استخدام الآليات القائمة لتجنب الصدام وإفساح الحيّز اللازم لبعثة الأمم المتحدة كي تقوم بتقديم المساعدة.

وبعد انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق، سيكون من الأهمية الخاصة بمكان الحفاظ على المعايير الديمقراطية وزيادة تحسينها، بما فيها احترام سيادة القانون فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية وحقوق الإنسان. ويجب ألاّ يكون هناك أي تراجع عن ذلك.

إن الشفافية والمهنية في العمليات الانتخابية في المستقبل ضرورية لكفالة أن يقبل المواطنون العراقيون نتائجها. وينتظر العراق جدولا انتخابيا حافلا، مما يلزمه لجنة انتخابية مستقلة. وسيكون تعيين مجلس المحافظين الجديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، التي سيتم الانتهاء من تشكيلها قبل نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٢ الأساس لمصداقية جميع الانتخابات المقبلة. ويسرني أن أفيد أن مجلس الممثلين قد طلب رسميا من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أن تقوم بدور المستشار لمجلس المحافظين القادم في العملية الانتخابية.

وأنتقل الآن إلى حالة حقوق الإنسان. لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لمعالجة الصعوبات التي تواجه جميع العراقيين في حياتهم اليومية. فلا تزال ترد معلومات تفيد بأنه لا يزال يقع كل شهر ما معدله ٦٠٠ إلى ٨٠٠ حادثة تسفر عن موت ما لا يقل عن ١٠ مدنيين كل يوم وإصابة عديدين آخرين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن إجلالي لضحايا هذه الأعمال الفظيعة، وأدعو الحكومة العراقية إلى القيام بكل ما في وسعها لحماية ضحايا أعمال العنف وكفالة أن يحاسب الذين يرتكبون هذه الأعمال وفقا للقانون.

وبصورة أكثر تحديدا، لقد بلغ عدد حوادث العنف المبلغ عنها ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ١١ حادثا منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر بعد التأكد من مقتل أحد الناشطين في مجال حقوق الإنسان في الفترة الأخيرة بواسطة جهاز تفجير مرتجل ألصق بسيارته في كركوك في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ومما يبعث على القلق أيضا المحاولات الجارية ضد حرية التعبير – التي هي حق أساسي في جميع الديمقراطيات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الصحفيون أهدافا للهجمات. وما فتئ مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، مع الحكومة العراقية، يتابع كل حالة على حدة. وستدرج في تقرير البعثة العادي القادم عن حالة حقوق الإنسان في العراق.

وفيما يتعلق بالتنمية، لا تزال شراكة فريق الأمم المتحدة القطري مع الحكومة مستمرة في تنفيذ إطار عمل

الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.وتبرهن جهود الحكومة على تخصيص التمويل للمشاريع الإنمائية في إطار ميزانيتها للاستثمارات في عام ٢٠١٢ التزامها بدعم أولويات التنمية الرئيسية في البلد.

أما بخصوص الأولويات الإنمائية المتكاملة، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ستركز على ثلاث مسائل تترتب عليها آثار سياسية وأمنية وإدارية وهي: الشباب وإدارة الموارد المائية والبيئة. وأعتقد اعتقادا راسخا أن هذه المسائل تتيح الفرص للتأثير بشكل عام على كافة التحديات الإنمائية الحاسمة التي تواجه العراق. وتقع في صلب إمكانية العراق تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأود أيضا أن أركز على مسألة تحسين حالة المرأة. وبالتحديد، سأركز جهودي على ثلاثة أنشطة ذات أولوية وهي: أولا، تعزيز مشاركة المرأة ودورها في بناء مستقبل العراق المستدام والسلمي؛ ثانيا، مكافحة جميع أنواع العنف ضد النساء والفتيات؛ وثالثا، تعزيز تعليم النساء والفتيات، بما في ذلك في مجال التدريب المهني.

لا يمكن للتنمية الديمقراطية والاقتصادية أن تزدهر إلاّ في بيئة إقليمية مستقرة، ويعتمد استقرار العراق على العلاقات الطيبة مع جيرانه.

وقد جاء في تقرير الأمين العام أن التوترات تصاعدت في شمال العراق في أعقاب شن حزب العمال الكردستاني هجمات إرهابية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر على القوات التركية في محافظة هكاري في جنوب شرقي تركيا أسفرت عن مقتل ٢٤ شخصا، الأمر الذي يستحق الشجب، وما تلاها من عمليات هجومية جوية وبرية شنتها القوات التركية على إرهابيي حزب العمال الكردستاني في منطقة كردستان العراقية. ورغم تلك الحالة الصعبة شاركت حكومتا تركيا والعراق، إلى جانب سلطات حكومة إقليم كردستان، مشاركة حثيثة في إدارة الأزمة بروح بناءة. وقد أثبتت تلك الجهود لتخفيف الأزمة نجاحها حتى الآن، وأود أن أشكر جميع المعنيين على تلك الجهود.

ومثلما يمكن للمرء أن يتصور بسهولة، تشكل الأحداث المتوالية في سوريا مصدرا للقلق الذي أعرب لي عنه الكثيرون من المحاورين الذين يخشون من امتداد تداعياتها المحتملة إلى العراق. وقد أعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطة طوارئ للتعامل مع أي تدفقات سكانية إلى العراق، ويجري استحداث الخطة باستمرار بما يستجد، تحسبا لاعتبارات الحالة المتقلبة في سوريا.

العلاقات بين العراق والكويت تكتسي أهمية خاصة. فالبَلَدان يتشاطران ماضيا صعبا. وقد توخى تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ (S/2009/385) خارطة طريق لتطبيع المركز الدولي للعراق. غير أنه لم يحدث تقدم يذكر في ذلك المضمار. وأثناء مناقشاتي الأخيرة مع الحكومة العراقية شجعت المسؤولين على التنفيذ السريع للالتزامات المترتبة بموجب الفصل السابع التي لا تزال معلقة، حسبما هو مبين في خارطة الطريق. وذلك بدوره سيفتح الباب أمام التطبيع المبكر لمركز العراق، من قبل مجلس الأمن، في صفوف المجتمع الدولي، الذي طال انتظاره كثيرا.

والمطلوب بالتالي بذل المزيد من الجهود لبناء الثقة بين البلدين وتيسير الحلول الكفيلة بمعالجة المسائل الثنائية المعلقة. وقد تشجعتُ بالحزم الذي أبداه العراق والكويت لتحسين العلاقات الثنائية، لا سيما عن طريق الزيارات الرفيعة المستوى المتبادلة، التي جرت في وقت مبكر من هذا العام، وتشكيل اللجنة الوزارية المشتركة العاملة. ويحدوني الأمل أن يتمكن الجانبان، في أعقاب زيارة رئيس الوزراء

المالكي للكويت، من الاتفاق على استئناف أعمال اللجنة الوزارية المشتركة العاملة في المستقبل القريب.

وأثناء اجتماعاتي الأخيرة مع القادة العراقيين تشجعتُ بحسن النية الذي أبدوه تجاه العلاقات مع الكويت. وعلى نفس المنوال، تشجعتُ، أثناء زيارتي الأخيرة للكويت، بحسن النية الذي أبداه المحاورون الكويتيون لي تجاه العراق. ولئن كانوا قد كرروا التأكيد على الأهمية التي يولونها لصدور رسالة من رئيس الوزراء المالكي يعيد فيها تأكيد قبول العراق بالحدود البرية والبحرية، استنادا إلى القرار ٨٣٣ (١٩٩٣)، فإنهم استجابوا بروح بناءة لاقتراحي بأن التركيز ينبغي أن ينصب في الوقت الحاضر على تنفيذ التزامات العراق بموجب الفصل السابع على أساس الأولوية، على سبيل المثال، مشاريع إدارة الحدود وصيانتها وتعويض الفلاحين وإعادة توطينهم.

إنني أثق بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق قادرة على المساعدة في تطبيع علاقات العراق مع الكويت في إطار مشاركة الأمم المتحدة المنسقة وبالدعم الذي يقدمه مجلس الأمن. وإنني، شخصيا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، نقف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة، بما في ذلك استكشاف سبل جديدة لمعالجة الجمود بين البلدين وتيسير التقدم نحو وفاء العراق التام بالتزاماته بموجب الفصل السابع، وخروجه في نهاية المطاف من ذلك البند، مع توفير الضمانات والتأكيدات الضرورية للكويت التي ما فتئت تسعى إليها.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى الحالة فيما يتصل بمخيف أشرف، الذي يظل مصدرا لشديد القلق. لقد طلبت حكومة العراق من الأمم المتحدة أن تيسر تطبيق حل سلمي دائم للمسألة، وما فتئنا نبذل جهودا مستفيضة لبلوغ تلك الغاية. وإننا نؤمن بأن وضع حل من هذا القبيل ممكن. ولكن موقفي حكومة العراق وسكان المخيم وقيادتهم ما زالا بعيدين جدا.

لقد شددت حكومة العراق مرارا وتكرارا على نيتها غلق المخيم بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام ونقل سكانه إلى موقع آخر، ريثما تقبل بلدان أخرى بإعادة توطينهم خارج العراق. والموعد النهائي ذاك يقترب بسرعة.

وموقف سكان مخيم أشرف يقوم على البقاء في المخيم إلى أن يتم الحصول على موافقة من بلدان أخرى باستضافتهم. وهم ما زالوا يعارضون نقلهم إلى موقع جديد خارج المخيم بدون حماية ذوي الخوذ الزرق.

وقد سررتُ بالتقدم المحرز حتى الآن وبموافقة حكومة العراق على السماح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالاضطلاع بدورها بموجب ولايتها. وتلتزم حكومة العراق أيضا بمبدأ عدم الإعادة القسرية وقد أعطت الأمين العام ضمانات بالتزامها بإيجاد حل سلمي. غير أنه يوجد خطر حقيقي للمواجهة، وحتى العنف، ما لم يتم التوصل إلى حل مقبول لدى الجميع. لذلك ندعو جميع المعنيين بالتصرف والتحلي بضبط النفس والمرونة لكفالة أن يتسنى إيجاد الحل السلمي ذاك.

إن جهود الأمم المتحدة في الميدان تقودها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد تكثفت تلك الجهود في الأسابيع الأخيرة في سياق فريق عامل معني بمخيم أشرف ما فتئ يعقد اجتماعات متواترة مع حكومة العراق. وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق زياراتها الاعتيادية إلى مخيم أشرف، وكانت آخرها في الأسبوع الماضي. وتتيح تلك الزيارات فرصة للاستماع إلى شواغل السكان ولموافاتهم بمعلومات عن المقترحات التي تجري مناقشتها.

وقد تكلم الأمين العام شخصيا مع رئيس الوزراء المالكي ملتمسا منه توخي المرونة وتقديم الدعم التام لجهود الأمم المتحدة لتيسير الحل السلمي الذي أكدت الحكومة أنها تسعى إليه. وقد طلب مني أن أولي تلك القضية أعلى أولوية.

وإننا، في سعينا إلى تيسير الحل، نعمل على التشديد على عدد من النقاط الهامة. أولا، يجب أن نضع في الحسبان أن الأمر ينطوي على تعريض أرواح للخطر ولا بد من حمايتها. وإن الحكومة تتحمل المسؤولية عن كفالة سلامة السكان وأمنهم ورفاهيتهم. وأي إجراءات إجبارية تسفر عن إراقة الدماء أو فقدان الأرواح ستعتبر إجراءات غير حكيمة ومرفوضة.

ثانيا، نؤمن بأن أي حل ناجع يجب أن يكون مقبولا لدى كل من حكومة العراق وسكان مخيم أشرف. والحل يجب أن يحترم، من ناحية، سيادة العراق، وأن يحترم، من ناحية أخرى، أحكام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين السارية المفعول.

ثالثا، يجب أن يحترم الحل أيضا مبدأ عدم الإعادة القسرية. فلا يجوز إعادة أي رجل أو امرأة من سكان مخيم أشرف إلى بلده أو بلدها بدون موافقته أو موافقتها.

ولئن كان بعض التقدم قد تحقق في آخر جولة من مناقشاتنا في بغداد، فإن عقبات كثيرة ما زالت تعترض طريق التوصل إلى خطة تفي بشواغل ومتطلبات جميع الأطراف المعنية. ورهنا بالوفاء بجميع الشروط، تقف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أهبة الاستعداد للبدء في تسجيل اللاجئين وإجراء مقابلات معهم بقصد تحديد مركزهم كلاجئين. إلا أن العملية تستغرق وقتا طويلا حتى تنتهي. ومن الواضح أن الحالة لا يمكن أن تحسم تماما قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر. لذلك التمس من حكومة العراق أن تمدد الموعد النهائي من أجل السماح بوقت ومجال كافيين للتوصل إلى حل.

كذلك ألتمس من قيادة وسكان مخيم أشرف المشاركة بروح بناءة وبذهن متفتح في العملية المقترحة. وينبغي لهم أن يولوا بجدية الاعتبار الواجب للمقترحات قيد المناقشة. ويجب ألا يكون هناك أي استفزاز أو عنف من جانبهم، مثلما يجب ألا يكون هناك أي تحد للسيادة العراقية.

أخيرا، ألتمس من المجتمع الدولي أن يفعل المزيد للمساعدة في هذا الشأن. إن الحل الدائم لا يمكن إيجاده ما لم تتقدم الحكومات بعروض بقبول سكان مخيم أشرف وإعادة توطينهم في بلدانها. وسأسافر اليوم إلى بروكسل وسأشدد على تلك النقطة، لا سيما مع المحاورين هناك. وفي ذلك السياق، أرحب باستعداد جمهورية إيران الإسلامية لاستقبال سكان مخيم أشرف الذين يعربون عن الرغبة في العودة الطوعية إلى وطنهم، وبتقديمها ضمانات بتوفير الرفاهية والأمن والسلامة لهم.

اسمحوا لي بأن أقول إن الحالة في مخيم أشرف حالة معقدة ولكن المشاكل ليست مستعصية. لقد بدأت العملية فعلا، وإذا تصرف جميع المعنيين بروح المسؤولية في هذا الوقت، فإن التوصل إلى حل سلمي دائم يضمن سلامة وأمن ورفاهية سكان المخيم ويفي برغبة العراق المفهومة في تأكيد سيادته لن يكون متعذرا.

ختاما، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم المتواصل. وأود أن أعرب أيضا عن تقديري العميق للدعم الأمني الذي تحظى به الأمم المتحدة من حكومة العراق والدول الأعضاء بالمساهمة بالقوات والشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

أخيرا، أود أن أشيد أيضا بموظفي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين الذين يعملون في العراق، في ظل ظروف

حافلة بأشد التحديات. وإنني لواثق بأننا، بفضل عزيمتهم ودعم المجلس، سنتمكن من إنجاز المزيد في العراق، تمشيا مع ولايتنا. وأقدر، في هذا السياق، انفتاح جميع المحاورين معي وتوقعاتهم المعلنة برؤية الأمم المتحدة تشارك مع شعب العراق وحكومته في ترسيخ المكاسب الكبيرة التي تحققت حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوبلر على إحاطته الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أهنئكم، سيدي، بمناسبة تسنمكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر رئيس المجلس السابق، الممثل الدائم للبرتغال، على جهوده أثناء شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأهنئ كذلك السيد مارتن كوبلر بمناسبة تكليفه بمهمة الممثل الخاص للأمين العام لدى العراق، وأتمنى له النجاح في منصبه الجديد. وبالإضافة إلى ذلك أشكر السيد كوبلر وفريقه في بغداد ونيويورك على جهودهم المخلصة في مساعدة حكومة العراق والشعب العراقي.

بعد استعراض النقاط الهامة المذكورة في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2011/736) يود وفد بلادي أن يتطرق إلى المسائل التالية.

شهدت الحالة السياسية والأمنية في العراق تحسينات هائلة ملحوظة في الأشهر القليلة المنصرمة. وإن العام المقبل سيحفل بتحديات وسيجلب معه أيضا مسؤوليات للحكومة العراقية بعد انسحاب قوات الولايات المتحدة في نهاية هذا العام. إلا أن إطار الاتفاق الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة سيشكل الأساس الذي ترتكز عليه المرحلة التالية من العلاقات بين البلدان على المستويات السياسي والاقتصادي والتقني والثقافي والعلمي.

وهنا أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر قوات الولايات المتحدة وحكومة الولايات المتحدة وجميع البلدان التي ساعدت العراق على تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والاستقرار في البلد. ومثلما ذكر السيد كوبلر، فإن بعضا من تحديات الأمس ما زال قائما اليوم في طريق العراق والحكومة العراقية.

وفيما يتصل بتنفيذ اتفاق مركز القوات بين الولايات المتحدة والعراق، نقلت القوة الجوية للولايات المتحدة في ١ تشرين الأول/أكتوبر السيطرة على المجال الجوي العراقي في قطاع بغداد/بلد إلى سلطة الطيران المدني العراقية. والآن يدير مراقبو حركة المرور العراقيون مراقبة الحركة الجوية بأكملها في المنطقة، وهي الأكثف والأشد تعقيدا في العراق. وبهذه الخطوة يكون العراق قد استأنف السيطرة التامة على مجاله الجوي، لأول مرة منذ عام ٢٠٠٣. وتولى العراق السيطرة أيضا على ٤٨٥ قاعدة عسكرية من قوات الولايات المتحدة، كجزء من خطة الانسحاب الكامل بنهاية هذا العام.

وأود أن أبلغ مجلس الأمن بأن حكومتي بذلت جهدا جهيدا في الأشهر الأخيرة لتحسين قدراتها الدفاعية لصد أي هجمات إرهابية وحماية الأمن الداخلي وإنقاذ الديمقراطية في العراق. وفي هذا السياق أود أن أنوه بإشادة السيد كوبلر بالتحسينات المحققة في الحالة الأمنية في العراق، التي تتمشى مع تصورات الأمم المتحدة لمستقبل العراق في الفترة الممتدة إلى نهاية عام ٢٠١٥.

وكجزء من النجاحات التي حققتها قوى الأمن العراقية منذ تسلمها المسؤولية عن المهام الأمنية في البلد، بينت شهادة من وزارة الصحة بأن عدد المدنيين الذين قتلوا في أعمال العنف قد تناقص إلى ١١٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، مقارنة بـ ١٥٥ في آب/أغسطس ٢٠١١. وذلك

العدد يمثل ثاني أدنى عدد من الإصابات في غضون شهر خلال هذا العام؛ وهذا يدلل بوضوح على الانخفاض الهائل في الهجمات التي استخدم فيها العنف، والتي بلغت أوجها في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

وتؤكد حكومة العراق على أن واجب المسؤولين في كل قطاعات الحكومة هو تلبية مطالب المدنيين باستخدام كل قدرات الحكومة. ومع أن الحكومة ورثت حالة مزرية وعبئا ثقيلا من الديون من النظام السابق، فإنها تواصل العمل على التخفيف من العبء عن كاهل المدنيين وعلى توفير أفضل الخدمات الممكنة لهم.

وافتتحت الأمانة العامة لمجلس الوزراء في العراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اتفاق الأمم المتحدة العالمي في العراق. ويهدف الاتفاق إلى تعزيز إمكانيات القطاع الخاص عن طريق التعاون المستدام القائم على مبادئ حقوق الإنسان وبيئة مستدامة لمزاولة الأعمال التجارية والشفافية فيها.

وتمضي الحكومة العراقية قدما في حل أزمة الكهرباء في العراق عن طريق خطة يجري تنفيذها بخطى متسارعة. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة عددا من التدابير العاجلة التي تستهدف التخفيف من حدة الأزمة ريثما يتم التوصل إلى حل نهائي. وتشمل تلك التدابير العاجلة توزيع كميات إضافية من الوقود على عدد من وحدات توليد الكهرباء الصغيرة، من أجل توفير مستوى نسبي من الراحة للمواطنين، لا سيما أثناء أشهر الصيف.

وتؤكد حكومتي أن النفط ملك لجميع المواطنين العراقيين، وأن واجب الحكومة يفرض عليها أن تستثمر هذه الطاقة بطريقة توفر أفضل مردود للمواطنين. وفي هذا السياق، أبرمت شركة غاز الجنوب اتفاقا مبدئيا مع شركتي شل ومتسوبيشي النفطيتين في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر لتأسيس شركة مشتركة في محافظة البصرة. وقد اتخذت تلك الخطوة بعد عقود من إهدار ثروة الغاز الطبيعي المرتبط بالنفط.

وحافظت صناعة النفط العراقية على مستويات إنتاجيتها الشهرية؛ فصادرات النفط الخام في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بلغ مجموعها ٦٣,١ مليون برميل، بمعدل صادرات بلغ ٢,١ مليون برميل يوميا. وتعمل وزارة النفط في الوقت الحاضر على تحقيق زيادة في مستويات الإنتاج إلى ٢,٩ مليون برميل يوميا، سعيا إلى بلوغ هدف هذه السنة وهو ٣ ملايين برميل يوميا.

ويشهد العراق اليوم عهدا جديدا يجري فيه إرساء أسس الديمقراطية والحريات الشخصية والخاصة وحرية الصحافة والتعبير وحرية تأسيس الأحزاب السياسية، فضلا عن أسس التنوع السياسي والنقل السلمي للسلطة. ونحن العراقيين نعمل على توطيد أسس ثقافة حقوق الإنسان في جميع القطاعات، بقصد كفالة أن يتمتع العراقيون، بمختلف خلفياتهم الطائفية والدينية والمذهبية المتنوعة، بحقوقهم الأساسية التي ينص عليها الدستور.

وكجزء من الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية لتحديد مصير الضحايا المفقودين في المقابر الجماعية تعد وزارة حقوق الإنسان، بالتعاون مع معهد الطب العدلي ورابطة الشهداء، على افتتاح حملة وطنية في جميع المحافظات العراقية ومنطقة كردستان بهدف استحداث قاعدة بيانات وطنية لضحايا المقابر الجماعية باستخدام عينات الحمض النووي لمعرفة هوياتهم. وفي ذلك السياق وقعت وزارة حقوق الإنسان في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر مذكرة تفاهم مع معهد الطب العدلي ورابطة الشهداء لتأسيس هيكل تنظيمي للبدء في عملية تحديد هوية الضحايا في المقابر الجماعية.

وقد بذلت الحكومة العراقية مساعيها لمساعدة الفئات الاجتماعية الضعيفة، وبخاصة المعوقين. وقد أعلنت

وزارة حقوق الإنسان استعدادها لتنظيم دورات تدريبية لتعليم لغة الصم في المؤسسات الوطنية العراقية في سبيل مساعدة الصم وتمكينهم من تأدية دورهم في المجتمع.

وتسعى الحكومة العراقية أيضا إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخ جذورها. وقد نظم المعهد الوطني لحقوق الإنسان، بالتكاتف مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، دورة تدريبية متقدمة لأساتذة مادة حقوق الإنسان في جامعة الموصل.

وقد ذكر الوزير العراقي لحقوق الإنسان، أثناء اجتماعه مع السيد فرانسيسكو موتا، مدير مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أن الوزارة تنظم زيارات دورية إلى مراكز الاحتجاز والسجون. وتلك الزيارات تحظى باستحسان مكتب رئيس الوزراء والمجلس القضائي الأعلى. وأعرب الوزير أيضا عن استعداد الوزارة لوضع ترتيبات لزيارات مشتركة مع مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى مراكز الاحتجاز والسجون العراقية لتقييم حالة حقوق الإنسان فيها. وقد ذكر السيد موتا، بدوره، أنه فاتح منظمة العفو الدولية ومنظمة رصد حقوق الإنسان بغرض الإطلاع على التقارير الصادرة عنهما، وشدد على الحاجة إلى أن تكون البيانات والمعلومات الواردة في تقاريرهما دقيقة. إن التغيرات السياسية وحركة الإصلاح التي بدأت في سياق الربيع العربي تثبت دون أي شك أننا أصبنا في اختيار العملية السياسية الصحيحة في العراق منذ عام ٢٠٠٣. وتثبت أيضا أن العراق كان رائدا في تحقيق التغيير السياسي وفي انتهاج الديمقراطية من خلال الانتخابات والانتقال السلمي للسلطة بوصفها عملية للحياة السياسية في العراق الجديد.

يؤكد العراق أهمية عقد مؤتمر القمة العربي في بغداد في الموعد المحدد في نهاية آذار/مارس من العام المقبل، إذ أكملنا كافة الاستعدادات وانتهينا من جميع المشاريع اللازمة لعقد مؤتمر القمة. تؤمن حكومتي أن الوقت قد حان لعقد مؤتمر القمة العربي لأنه مهم للغاية للعالم العربي عقب التغييرات التي وقعت في المنطقة. الأمر الذي يفرض واجبا على العراق، تمشيا مع دوره الرائد، لمواجهة التغيرات في المنطقة من أجل إيجاد الحلول العربية المناسبة للتعامل مع الحالة بطريقة تلبي تطلعات الشعب العربي وآماله.

لقد صوتت حكومة العراق، لإيمانها العميق بحق الشعب في التعبير عن تطلعاته واختيار ممثليه الشرعيين، في ١٦ أيلول/سبتمبر مؤيدة لقرار الجمعية العامة الذي يقبل أوراق اعتماد المجلس الانتقالي الليبي بوصفه ممثلا شرعيا للشعب الليبي في الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٦٦/١). وقد سبق ذلك اعتراف حكومتي بالمجلس الانتقالي الليبي ممثلا شرعيا للشعب الليبي.

وأود أن أشير إلى أن مجلس الوزراء، دعما للتغييرات الديمقراطية في المنطقة، أصدر قرارا في اجتماعه في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر عام بإرسال وفد من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق إلى تونس برئاسة السيد فرج الحيدري رئيس مجلس المفوضين في المفوضية، للتعبير عن تضامننا مع الشعب التونسي في انتخاباته. قرر أيضا مجلس الوزراء تقديم مليون دولار إسهاما في نجاح هذه الانتخابات.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه العراق، فإنه ملتزم تجاه دوره الإنساني في العالم في أوقات الكوارث والأزمات. وقد انعكس ذلك في قرار الحكومة العراقية بالتبرع بمبلغ ١٠ مليون دولار لمساعدة ضحايا الزلزال الذي ضرب اليابان، وقرارها المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس للتبرع بإجمالي ٢٢ ٥٠٠ طن من القمح وخمسة ملايين دولار لدعم

جهود الحكومة الصومالية من أجل مكافحة آثار الجفاف والجوع في منطقة القرن الأفريقي. كما تبرعت أيضا حكومتي بمليوني دولار لتمويل أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إن العراق ملتزم باحترام سيادة البلدان المجاورة وعدم السماح باستخدام الأراضي العراقية لشن هجمات على البلدان المجاورة. في ذلك الصدد، أود أن أشير إلى بيان وزارة الخارجية العراقية المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر الذي أدان الهجمات الإرهابية التي قامت بها جماعات مسلحة تابعة لحزب العمال الكردستاني داخل المدن التركية قرب الحدود العراقية. في الوقت نفسه، تدين السلطات العراقية قصف القوات التركية والإيرانية للقرى الكردية على الحدود مع البلدين الذي تسبب في سقوط ضحايا مدنيين.

نود أن نؤكد أن العراق ملتزم بحل جميع المسائل العالقة مع جارتنا الكويت. وأود أن أؤكد للمجلس أن ثمة تعاونا إيجابيا بين الحكومتين العراقية والكويتية لتسوية جميع المسائل العالقة بين البلدين التي تسبب فيها عدوان صدام حسين على الكويت وغزوه عام ١٩٩٠. وكما قال السيد كوبلر، فقد شجعه ما أبداه البلدان من حسن نية. وأؤكد من جديد التزام بلدي بحل بقية المسائل في إطار القرارات ذات الصلة التي اعتمدها مجلس الأمن. وأؤكد أن العلاقة بين العراق والكويت تشهد تطورا إيجابيا.

في هذا السياق، أود أن أشير إلى موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء في آب/أغسطس على إنشاء لجنة لتنسيق الجهود فيما يتعلق بالمحفوظات الوطنية الكويتية. ويرأس اللجنة وزير الشؤون الخارجية وتضم ممثلين من مجلس الوزراء، ووزارات الدفاع والداخلية والمالية والعدل والتعليم العالي والبحث العلمي، والبنك المركزي العراقي.

فيما يتعلق بميناء مبارك، فإننا نؤكد أننا نتعامل مع هذه المسألة المتعلقة من خلال القنوات الرسمية والتعاون مع الجانب الكويتي. وأود أن أشير إلى أن رئيس وزراء العراق نوري المالكي أعلن قبوله دعوة وجهها إليه رئيس الوزراء الكويتي الشيخ ناصر المحمد الصباح، بيد أن، تأجلت الزيارة عقب استقالة رئيس الوزراء الكويتي.

نؤكد أن العراق قد أحرز تقدما كبيرا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، مما أدى إلى اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٩٥٧ (٢٠١٠)، الذي تم بموجبه رفع جميع القيود والجزاءات التي فرضت على العراق بعد غزو الكويت، ومهد هذا الطريق لعودة العراق إلى المجتمع الدولي. هذا ما أكده المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية خلال لقائه مع السيد هوشيار زيباري وزير خارجية العراق في لاهاي في ٧ أيلول/سبتمبر عندما صرح بأنه قدر التعاون الكامل للعراق في الوفاء بالتزاماته بوصفه عضوا في المنظمة. وأكد أيضا على تعاون السلطات العراقية المختصة لإغلاق الملف بشأن أسلحة الدمار الشامل، وأعرب عن تقديره لدور العراق الداعم والإيجابي في التخلص من أسلحة الدمار الشامل.

وأود أيضا أن أذكر الزيارة الناجحة التي قام بها فريق التفتيش التابع للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من ١ إلى ٥ أيار/مايو، وتأكيد رئيس فريق التفتيش على نجاح هذه الزيارة على المستويات كافة وتقديره للمرونة التي أظهرها الجانب العراقي.

وأود أيضا أن أذكر الرسالة المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ التي وجهها وزير خارجية العراق هوشيار زيباري إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ومن خلاله إلى أعضاء مجلس الأمن، بشأن الخطوات التي اتخذها العراق لتنفيذ التزاماته بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٥٧ (٢٠١٠)، ذكر السيد زيباري في هذه الرسالة قرار مجلس الوزراء رقم

١١٩ المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١ بالموافقة على المرحلة الأولى من عملية إزالة مرفق المثنى الذي خرج من الخدمة، الذي كان يستخدمه نظام صدام حسين لتصنيع أسلحة كيميائية. كما عين مجلس الوزراء حوالي خمسة ملايين دولار أمريكي لهذا المشروع. كما ناقشت الرسالة تعاون العراق المتميز مع فريق التفتيش التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

فيما يتعلق بمخيم أشرف، الذي تناوله السيد كوبلر بالتفصيل، أود أن أؤكد لمجلس الأمن أن حكومتي لا تريد أن تجبر أحدا على العودة إلى إيران. وعلاوة على ذلك، نؤمن بأن ما يقرب من ٩٠٠ من السكان يحملون الجنسية المزدوجة. نشجعهم كثيرا على العودة إلى البلدان التي يحملون جنسيتها. إن قرار النقل، الذي سينفذ قبل نهاية العام، سيساعد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مقابلة سكان المخيم، ويقرروا بمحض إرادتهم ما يعتزمون القيام به.

وإذ يمنع سكان المخيم القوات العراقية والحكومة من الدخول إليه، لا نعلم بالضبط ما يجري في داخله. هذه سيادة العراق. ليس هناك أي بلد في العالم، فيما يتعلق بالسيادة، يسمح لأشخاص بالبقاء في البلد دون الخضوع لسلطة ذلك البلد. ومع ذلك، نؤمن أننا في حاجة إلى المساعدة من بلدان ومجلس الأمن أعضائه على إخلاء بعض سكان المخيم حتى نتمكن من الوصول إلى حل نهائي لهذه المسألة. وفقا لدستورنا، لا يمكننا السماح بوجود أي مجموعة داخل العراق تشن هجمات على البلدان المجاورة. سيتسبب ذلك في إحداث مشاكل كبيرة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على تقدير حكومتي للدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وجهود الممثل الخاص في توفير الدعم المطلوب من الحكومة العراقية، وفقا للآليات التي اتفق عليها الطرفان.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.